البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي *

* - استطلاع أجراه مركز حمورابي في عموم محافظات العراق للمدة من 1-2012/11/30.

د. كامل حسون القيم

* أكاديمي وباحث من العراق

* - عضو مركز حمورابي - أستاذ الاعلام والإتصال - جامعة بابل

المقدمة

في ضوء دراسة ميدانية قام بها مركز حمورابي للبحوث والدراسات لقياس الرأي العام العراقي، بشأن الدور الذي يؤديه البرلمان العراقي ومجالس المحافظات (الحكومات المحلية)، لاسيما أنّ البناءات التي ترتبت على الاحتلال الأميركي للسنوات 2003-2011، قد أسست للكثير من المظاهر التي تلف الواقع السياسي، فالمحاصصة السياسية بدأت مع مجلس الحكم، الذي وزعه الحاكم الأميركي (بول بريمر) على المكونات العراقية على قاعدة دمجت بين الطائفي والعرقي والديني، فيما استحدثت مجالس المحافظات على أساس إشراك أكبر عدد من المكونات السياسية، ودفعها بعيداً عن مقاومة الاحتلال.

وترتب على كل ذلك، قيام عملية سياسية تعاني جملة مشكلات بنيوية، ظلت مولدة للازمات وملقية بظلالها على كامل المشهد العراقي، وبدءاً من طبيعة اجراء خطوات بناء المنظومة السياسية الحالية للكتل والأحزاب، التي فقدت بوصلة قيادة الدولة والمجتمع وأضعفت هيبة الدولة والسيادة والقانون، وظلت الأمور تسير بتلك الكيفية والبطء والمراوحة والأزمات لا غير، طوال السنوات السابقة، وحتى مع هزيمة الاحتلال الأميركي وخروجه من العراق عسكرياً، فإن الاحزاب

المتواجدة في المشهد السياسي، لم تسعَ بأي جهد كان الى إعادة النظر بمجمل الحالة القائمة، بغية وضح ملامح لبناء الدولة العراقية الجديدة، بل إنها استمرئت الحالة، وتكورت بقوة للحفاظ على مصالحها الحزبية (الفئوية) وصولاً الى المناطقية، وهنا لا يمكن إعفاء أي من الأحزاب من هذا التوصيف.

لذلك ستظل العملية السياسية في العراق حاملة للكثير من الأزمات، ولعل أهم ما يمكن قوله في هذا المجال: إن التغذية لتوليد الازمات وعدم اتفاق القوى السياسية على برنامج محدد وموصوف للنهوض بالعراق وبناء دولة المؤسسات، تستفيد منها قوى محلية عراقية وأخرى مجاورة، فالداخل يريد الاستفادة من الزمن لعبور مرحلة، ولهذا يسعى إلى إبقاء الوضع هشاً وغير مستقر، وهذا يقترب من الرؤية الاحتلالية واسرائيل، فيما يسعى الخارج – المجاور، الى افشال عملية التغيير ومآلها، لابقاء رياح التغيير على الحدود، وهو ما حمل الحالة العراقية، حالة السيولة التامة. ولا يمكن بأية حال إعفاء القوى السياسية من مسؤوليتها الأخلاقية والوطنية في الإخفاقات، التي وسمت المرحلة السابقة، والتي تتلخص أهمها في الآتي:

1 - المصالح الشخصية والحزبية

ستظل العملية السياسية في العراق حاملة للكثير من الأزمات

إن المصالح الشخصية والحزبية للكتل والاحزاب (**المناصب، والصفقات، والبقاء، والبحث عن أدوات ومؤثرات جديدة ومستحدثة**)، التي تواجدت على المسرح السياسي والسلطة، يرى فيها الرأي العام المحلي أنها تشكل ما نسبته (46 %)، من اهتمام الأحزاب والكتل وشخوصهما، وباتت تلك القوى تبحث عن تأثيرات نفوذ أو مال أو منصب، من الممكن أن يعزز دور الكتلة أو الفرد (المسؤول) في استمرار اللعبة السياسية.

2 - التدخلات الاجنبية والاقليمية

إن قوى التدخل الأجنبية والاقليمية تعد من مشكلات العمل السياسي في العراق وبنسبة (22 %)، وأن قوى اللعب السياسي تلك لا يمكن أن تتجرد من ارتباطاتها مع الدول الكبرى (وبالأخص الولايات المتحدة وبريطانيا)، فضلاً عن دول الجوار كتركيا وإيران والسعودية وقطر، وأن تلك الدول باحتضانها ورعايتها كتلاً وقوى متنافرة في الأهداف والمصالح، أصبحت تتصارع بالنيابة الدولية، وهذا يبدوا جلياً في المواقف والتصريحات التي تطلق اعلامياً ودبلوماسياً أبان حدوث

أية أزمة.

وبينما تتوافق هذه القوى والأحزاب مع الخارج القريب منه والبعيد، فإنها فشلت في التوافق ضمن البيت العراقي سواء على مستوى الشأن الشعبي أم الحكومي أم البرلماني، إلا على تقسيم الاستحقاقاتها من منافع السلطة وأموال الخليج.

3 - ضعف إمكانات وثقافة ادارة الدولة

ما يمكن قوله في عراق ما بعد 2003، إننا بإزاء رجال سياسة وليس بإزاء رجال دولة، فضعف إمكانات وثقافة إدارة الدولة كان إحدى أهم المشكلات القائمة في العراق الآن، وبنسبة (13 %)، فالطبقة السياسية الحالية لا تملك مؤهلات كافية لإدارة الدولة بكل مفاصلها، وربما لازالت تفكر بطريقة (**رد فعل المعارضة**)، وهذا ما يظهر بشكل جلي في أن الكتل والاحزاب التي تقاسمت السلطة، قد اقحمت البعد السياسي على البعد الإداري والسيادي في إدارة البلد، ففقدت الإدارة والتخطيط وثقافة التنفيذ، لعدم وجود مؤهلات علمية حقيقية لدى الوزراء أو من يقود دفة التحكم في إدارة شوؤن البلد، فالسياسي التنفيذي (والمشرع النائب) لم يستطع استيعاب ثقافة التغيير والتماهي مع متطلبات العصر، في سرعة الإنجاز والتعامل مع الشأن الخدمي على وفق السقف الدولي أو الاقليمي، فلا أرقام أو مقاييس للنجاح، والأمور تسير فقط تحت فرحة التغيير ولا جديد ملموس للمواطن الذي انتظر التحول بعد سقوط النظام.

فالطبقة السياسية الحالية لا تملك مؤهلات كافية لإدارة الدولة بكل مفاصلها

4 - التحريض الطائفي والعرقي

إن من اسباب الفشل السياسي الذي يعصف بالعملية السياسية التحريض الطائفي والعرقي، والتحريض يرتبط إلى حد كبير (بالأنا السياسية)، وبصناعة أدوات جديدة للصراع وتصديرها الى الشارع العراقي، والتي تعدها الأحزاب وشخوصها من أدوات البقاء والتحريك وكسب الأنصار، ومن هذه الملاحظة وجدنا أن التحريض في العراق أخذ المناحي الآتية:

يستخدم التحريض من جهات دولية وإقليمية ومحلية وبشكل متواتر ويرتفع في الأزمات السياسية.

شكلت الفضائيات العربية والمحلية أبواباً وساحات معلنة ومكشوفة للتحريض الديني والعرقي والمناطقي (كالجزيرة، والعربية، والرافدين وصفا والقنوات العربية والدولية الأخرى).

بالشكل الذي يقترب من الدعوة الواضحة إلى استخدام العنف ضد الآخر، وفي الوقت نفسه كان الخطاب العنفي الذي تحمله وسائل الاعلام العراقية، قد شكل نسبة كبيرة من الفضائيات والمواقع، وبشكل متباين حول نسب الضخ النفسي والشحن العاطفي، ومن المفارقات الكبيرة، إن تلك الفضائيات والمواقع والقوى الاعلامية تعود إلى أحزاب وشخصيات داخل وخارج العمل السياسي، بالشكل الذي أفشل العلمية التوجيهية وأصّل روح المواطنة والوحدة الوطنية عن طريق وسائل الاعلام الوطنية، فالكل يحرض سواء أكان السياسي التنفيذي، أم النائب المشرع أم القنوات المستقلة، التي تريد أن تكسب كسر التوقع والهيبة الإعلامية وأسلوب الصدمة، باتجاه التشجيع والمباركة في صناعة التحريض وجعله المضمون الذي يسود على التوجيه والتربية والثقافة والعلم والتاريخ .

5 - النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي الذي يُعَمل به، لايشكل مطلباً وتمثيلاً حقيقياً، لشيوع التمثيل الحقيقي والشرعي لتشكيل النواب ومن ثَمّ الحكومة، إذ إن الواقع الميداني لفقرات هذا القانون يجعل من الكتل السياسية وزعماؤها بالتحديد، المربط الأساسي والفيصل في سير عملية الانتخابات، ومن ثَمّ تشكيل سلطة الدولة، وتتحدد أخطاء ذلك المنحى بالآتي:

إن النظام الانتخابي الذي يُعَمل به، لايشكل مطلباً وتمثيلاً حقيقياً، لشيوع التمثيل الحقيقي والشرعي لتشكيل النواب ومن ثَمّ الحكومة

- العمل بنظام القائمتين المفتوحة والمغلقة.
- تحديد المراكز الانتخابية بدوائر محددة.
- يستطيع رئيس الكتلة أو من يمتلك عدد أكبر من الاصوات أن ينتشل أي من المرشحين وبقطع النظر عن أصواته الفعلية.
- بؤس وضعف الدعاية الانتخابية والبرامج الانتخابية، التي انطلقت بها الكتل وغدت شحنة تخديريه، وخطاب كاذب اغتال أصوات العراقيين أبان الدعاية الانتخابية.
- عدم وجود قانون أحزاب صارم ينظم العمل الحزبي، ويضمن تكافؤ الفرص

للأحزاب والقوى السياسية الجديدة والمستقلة.

■ عدم وجود ضوابط (تأكيد الثقة بالنائب)، أي الركون إلى الاستفتاء الشعبي بعد سنتين مثلاً لاستمرار الثقة بالنائب.

■ عدم اشراك التكنوقراط أو منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث في آلية تشكيل الحكومة بعد فرز الأصوات.

لذلك كان نتاج ذلك مجلس نواب يحمل فقط (13 نائب)، قد استوفي العتبة الانتخابية والبالغة (100) ألف صوت من مجموع 325 نائب، والبقية وعددهم (312) عضواً لم يصلوا إلى العتبة الانتخابية، إنما وصلوا بأذيال رؤساء الكتل والقوائم وعمليات المكافئة بالأصوات، فهناك خلل واضح في عملية الانتخاب، يرجع إلى الترميم الذي أوجده رؤساء الكتل، حتى يمكن لهم الاستئثار بالعمل السياسي في العراق أطول فترة ممكنة.

ويمكن القول إن الحكومة تبدو ضعيفة وبعيدة عن صورة التلاحم، ومرد ذلك ينبع من الآتي:

1 - تواتر الازمات السياسية والتخبط في إدارة بعض الملفات.

2 - التدخلات الاقليمية والدولية المتزايدة في الشأن العراقي وبالأخص الجانب الأميركي والتركي وبعض دول الخليج .

الترميم الذي أوجده رؤساء الكتل، حتى يمكن لهم الاستئثار بالعمل السياسي في العراق أطول فترة ممكنة.

3 - استمرار التدهور الأمني وعدم المصداقية احتوائية بشكل حاسم.

4 - الوعود الكاذبة التي يصدرها بعض الوزراء في بناء منظومة ذهنية تخديريه لبعض المشاكل التي تعصف بالبلد منها (الأمن- الكهرباء- بناء القوات المسلحة- مكافحة الفساد- الترشيق الوزاري- الزراعة- الاقتصاد- القضاء على الأمية– الفقر- توسيع الصلاحيات للمحافظات وغيرها)، وبعدما اكتشف العراقيون مقدار الفشل والفوارق بين تلك الوعود (الخالية من التحديد الزمني)، والواقع المؤلم والمتكرر وكان الجهات الحكومية تعمل (بالمستطاع) وبالمتوافر من الحظ، وليس على أساس التخطيط العلمي والتحسب لكل فروقات(العدد، والزمن والتراكم، والسمعة الدولية، والاذى النفسي للمواطنة، والأنتاج).

شكل (1) يبين أبرز المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية في العراق

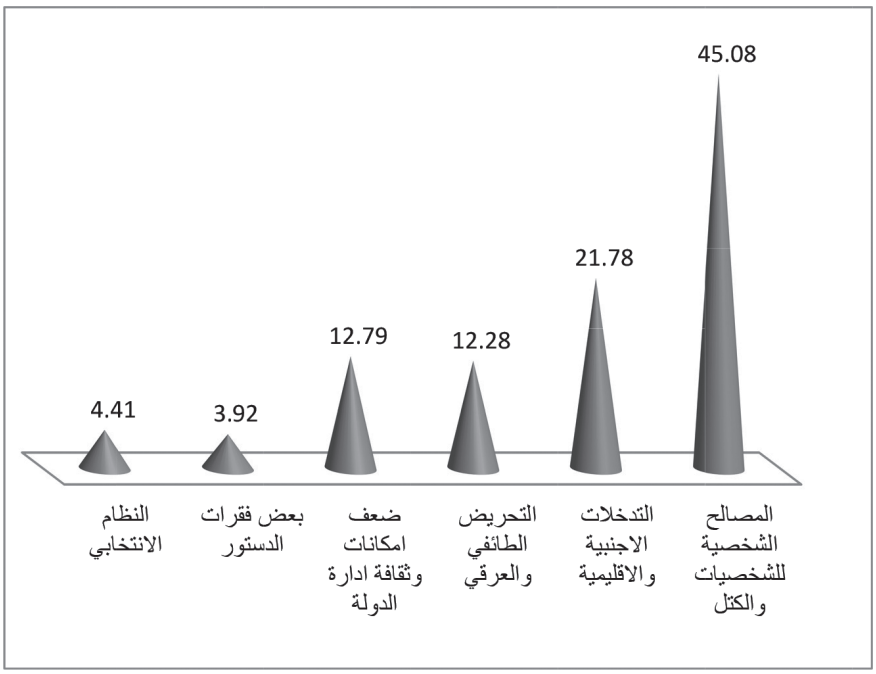

دور البرلمان العراقي في العملية السياسية

إن الرأي العام العراقي لا يرى في مجلس النواب قوة مؤثرة ثانوية، وبنسبة (32 %)، ويأتي في ظل التخبط السياسي العام الذي تستند إليه الكتل في إجراء التوافقات للحاضنة الخدمية والسياسية، ومن هنا يمكن أن ينظر إلى هذا المفصل بخطورة كبيرة، على أساس أن صورة المؤسسة التشريعية لايعول عليها، منقذاً للبلد ولأزماته، بعدما فقدت جديتها في الاحاطة التشريعية لما يهم المواطن وأعباءه الحياتية.

ويأتي ذلك بناءً على الصورة التربوية الفاشلة التي رسخها مجلس النواب عن طريق سلوكياته الأدائية والتشريعية والاعلامية، مما اعطت ترميزاً يكاد يدخل مرحلة الثبات على مجلس النواب يتميز بالآتي:

1 - خلق وتصدير الأزمات.

الهروب من التشريعات المهمة والأساسية، التي تغيير خارطة القوى السياسية المتحكمة (كتعديل قانون الانتخابات، وإقرار قانون الأحزاب، والمحكمة الاتحادية، وقانون حرية الوصول والحصول على المعلومات، وقوانين الهيئات المستقلة، وقانون جرائم المعلوماتية والهروب من الالتزامات المبرمة بين الكتل المعلنة منها وغير المعلنة (**كاتفاقية أربيل ومنها المادة 140، وقانون النفط والغاز وغيرها**)، في الوقت الذي ينشط ويحسم أمور داخل البيت السياسي أو تشريعات في غاية من البعد والافتراق عن المخاض الإنساني والخدمي والشرعي، الذي يمكن أن يعيد للمواطن الثقة والتعويل على تلك القوى، (كقانون التدخين مثلاً، واتفاقية أعماق البحار، والاتفاقيات الخاصة بالعلاقات الثانية والمنظمات)، التي تحمل أبعاداً ثانوية وغير لائقة في شعب ينتظر التفعيل التشريعي، وليس الإطالة وتدوير الأزمات بدعوى التوافق.

والعمل على تغييب (الحقيقة) والفورية والمباشرة مع ما يجري، وهناك مثال صارخ على مخالفة الدستور في الكشف والشفافية الوطنية عما يدور، فقد غيبت (المادة 53) من الدستور العراقي، والتي نصت فقرتها أولاً بالنص) تكون جلسات مجلس النواب علنيةً، إلا إذا ارتأى لضرورة خلاف ذلك)، والوقائع والمعلومات تلك هي عصب المشكلات في العراق، وهي مفتاح ومِرجل صناعة الأزمات، التي تُخلق تارة وتارة أخرى تُصّدر، ولو استرجعنا ذاكرة أحداث العراق منذ سقوط النظام ولحد اللحظة، وتخيلنا ما الذي جرى كشفه والاقرار به، نرى أن معظم الأخطاء مرت بالقفز على المعلومات (الوضوح الحقائق).

الصورة التربوية الفاشلة التي رسخها مجلس النواب عن طريق سلوكياته الأدائية والتشريعية والاعلامية

2 - تغيب أعضاء البرلمان بشكل دائم وعدم الجدية السلوكية أبان مناقشة بعض القضايا الحساسة، مما يعطي انطباع ورسالة مؤلمة إلى المتلقي العراقي، على أن النائب يستقبل الظواهر بشكل بارد ومنقاد الى قادة الرأي والزعماء للكتل والأحزاب. إن غياب الآنا المفردة في العملية التشريعية، قد قلصت البرلمان (في الرأي أو التشريع) الى قوى أقل بكثير من العدد، وحولت البرلمان إلى عدد محدود من الاصوات والآراء تحت يافطة (رئيس الكتلة)، ومن ثَمّ صودرت قوة الرأي

والحوار والتحكم للفرد النائب بوصفه (فعلياً)، وصل البرلماني الى البرلمان ليس عن طريق انتخاب الشعب له، بل بقوة رئيس الكتلة أو زعيم القائمة، لذلك اختزل مجلس النواب من (325) نائباً الى (7-9) وهم رؤساء الكتل في البرلمان.

3 - تحول أعضاء البرلمان إلى قنوات للتصريحات والظهور المتواصل في الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى، يرسلون رسائل متناقضة في أحيان كثيرة مع الواقع، من باب التمني والوعد وأحياناً (العجز)، فكثيراً ما يسمع العراقيون أن النواب يطالبون بالعديد من المطالبات، إذا كان النائب يطالب، فما بال المواطن الذي أرادوه فقط أن يسمع ويتمتع بالوعود،(**كيف يستقبل الرأي العام العراقي التهم الموجهة إلى نواب وقادة كتل وشخصيات على (أنها مأجورة أو فاسدة أو نائمة أو خاطئة**)، وبالتكرار الذي تعود عليه المواطن، حتى جعلوه يهرب من التصريحات احتراماً لذاته ولوقته.

التأجيل للقضايا الكبرى والصغرى جعل البرلمان وصورته أمام الرأي العام العراقي (بالمؤسسة الكاذبة)

4 - التأجيل للقضايا الكبرى والصغرى جعل البرلمان وصورته أمام الرأي العام العراقي (بالمؤسسة الكاذبة)، التخديرية والتي لا يتوقع منها حسم القضايا الكبرى، إلا بواسطة تأجيلات تمتد الى سنوات (منها قانون حماية الصحفيين، والمحكمة الاتحادية، والاحزاب، والنفط والغاز، والتقاعد، والعفو العام)، تلك المشاريع التي تلوك بها الكتل على قدم وساق ومنذ سنين، دون حسم ودون مسؤولية ومن دون استراتيجية لتلك المشروعات، في الوقت الذي تعلن فيه رئاسة البرلمان عن ادراج أكثر من(500) مشروع قانون ليتم البت بها وإقرارها.

5 - لازالت المؤسسات الحكومية تسير على وفق القوانين السابقة (قوانين النظام السابق)، ولا تسير على وفق الانظمة الانتقالية، التي تعمل وبمساعدات دولية على (تنظيف)، أو إعادة النظر في مجمل تشريعاتها، حتى لا يحصل تقاطع أو تناشز في أروقة المؤسسات والدولة.

6 - البرلمان وبحسب الصورة الذهنية للعراقيين، أداة للغنى والسلطة والهيبة، ولم تثبت للشعب العراقي أنه مؤسسة تغيير وبناء وتنظيف من مخلفات النظام

السابق، وكانت سلوكيات الصدفة أو الانزواء خلف الجمهور(الناخبين) ومطالبهم، قد افقدت الكثير من الآمال بأنّ البرلماني إحدى الأدوات المهمة والإساسية في ارساء الحكم الصالح في البلد.

7 - لم يتمكن البرلمان سلوكياً من تقديم صورة تربوية سياسية، تعمل على تنشيط التنشئة السياسية للفرد العراقي، فهناك أخطاء مستمرة وملاح للتجاوز على الدستور والقانون والحق العام الشرعي والوطني، وتلك التلميحات يطلقها السياسيون والبرلمانيون أنفسهم، وليس بأسلوب الكشف الاعلامي (الاستقصائي)، الذي تأخر لدينا كثيراً (فالتزوير، والضلوع في الإرهاب، والخروج على الدستور، والفساد، والدعم بالباطل)، رسائل تمررها وسائل الاعلام، مما أدى إلى النظر لصورة كانت البرلمان على أنها مؤسسة أو فريق أو كتلة واحدة شديدة الانحدار نحو التضارب مع مصالح البلد والمواطن.

8 - البرلمان والكتل البرلمانية بشكل عام (وعن طريق الأداء في الدورة الحالية أو السابقة)، لم يثبت للرأي العام أنه ذو ثوابت أو استراتيجيات، أو أبعاد مستقبلية في ملفات كثيرة (محلي- اقليمي- دولي)، ومن ثَمّ فهم يشتغلون على وفق رد الفعل وعلى وفق (تلاقح المواقف مع الأزمات) وإنعاشها وعدم الخروج منها، بل بدأت تلك الكتل والاحزاب تعتاش على التناقض والتنافر للاستمرار، فهي تطلب المزيد من التأييد ونصرة الشارع لها، الذي هو في الاساس مكبل بالفقر والعوز والضياع في المواطنة، وما خلفه الاحتلال من(موروث) نفسي وقيمي ومادي، وعند ذاك لم تعوض الذات العراقية بعد هذا الاحتلال والانكسار، بنعيم الانقاذ الحزبي أو المذهبي أو الوطني، والجميع فشل في إيجاد فهم حقيقي ومعبر عن مقدار الضرر المتراكم جراء المتغير السياسي غير المنتهي، بإعمار ومواطنة وسيادة وتوافق، وسلم أهلي واقتصاد مقتدر.

البرلمان وبحسب الصورة الذهنية للعراقيين، أداة للغنى والسلطة والهيبة

لم يكن الأداء العام للبرلمان بمستوى يليق بالجهد الانتخابي، ولا يليق بكلمه التمثيل الديمقراطي بمعناها (الفلسفي) والأخلاقي

وكذلك لم يكن الأداء العام للبرلمان بمستوى يليق بالجهد الانتخابي، ولا يليق بكلمه التمثيل الديمقراطي بمعناها (الفلسفي) والأخلاقي، في ظل الختل اليومي

للمنطقة الخضراء والصراعات التي أثقلت كاهل المواطن، والوعود الكاذبة التي يراوح بها النواب لأجل التوافق، ودائماً التوافق والمشاركة هي البطل وهي الفيصل، ولم يجرء أحد على أن يبين التوافق والتقاسم هو على المناصب والامتيازات والوجاهة.

لقد أعطى مجلس النواب رساله خاطئة، ومازال يمد المجتمع بسيل جارف من (الجهل الرقابي والبطء التشريعي)، وتلافي التصادم مع الواقع، الذي ربما يؤدي إلى الإطاحة بشرعية التمثيل– كإجراء انتخابات مبكرة – أو حل مجلس النواب أو المطالبة الجماهرية بالتغيير.

ويتلافي دائماً النواب التصادم مع الحكومة – على أساس أن التشكيل الحكومي هو جزء من التشكيل النيابي– وهو خطأ قاتل في جسد العملية السياسية في العراق، من يراقب من؟ إذا كان الجميع في سلة الشراكة والتمثيلين النيابي والحكومي، فالعملية كما يرى الناس ضحك على الذقون، وهي عملية إدارة، وليس عملية قيادة وأهداف واستراتيجيات، لبناء بلد ابتلى بالحصص والاستحقاق والمكون والطائفة، وتتفرع الأمور إلى الأجندات الخارجية والفساد وعدم التفريط بالحاضر على حساب المستقبل.

وساعدت الامتيازات المرتفعة في استمرار الصراع بنسبة (88 %)، إذ إن امتيازات المسؤولين هو دافع رئيس في استمرار الصراعات بين الكتل، وإن عملية التمدد السياسي والبحث عن مناطق أخرى أو مرشحه للنفوذ، هي الدافع الأساسي لتوالد تلك الأزمات والنهايات الفاشلة للعمليات التنفيذية والسياسية، فالرواتب والحميات وقطع الأراضي والسفر، فضلاً عن الضلوع في أعمال تنفيذية ومشروعات غير منظورهِ أو بالإنابة، جعل من النائب أو الوزير مصدراً للبقاء مهما تطلب الأمر، ودليل ذلك أنه لم نرَ أي من المسؤولين قد قدم استقالته، بناء على فشل أو صراع أو احتجاج أو رفض، في الوقت الذي تتكرر التصريحات على قدم وساق من الكتل على أن العملية السياسية خاطئة، وأن دولة المؤسسات شبح غير واقعي ولازلنا في طريق مسدود.

أن العملية السياسية خاطئة، وأن دولة المؤسسات شبح غير واقعي ولازلنا في طريق مسدود.

إن فشل مجلس النواب بحسب رأي الشارع العراقي بنسبة (86 %) في ظل واقع المراوحة والتعطيل، وكثرة العطل ونوعية القرارات التي يقرها والسلوك التوافقي في الابتعاد عن التشريعات المهمة والاساسية، بالشكل الذي أصبحت معه قرارات المجلس في وادي وشؤون الناس في وادي أخر، وكذلك فأن الكتل السياسية لم تؤدِ قيادة مسؤولة جاء بنسبة (85 %)، ونرى أن ارتفاع هذا التصور والحكم على الكتل السياسية نتيجة المخرجات والفشل الإداري في ملفات أساسية للبلد، وربما أغلب ملفات إدارة الدولة تشكو العجز في النجاح والارتقاء بمستوى التغيير، وهذا الفشل يقع بالدرجة الاساسية على جميع الكتل التي اشتركت وتشترك في العملية السياسية منذ أن كونها الاحتلال إلى الآن، وأن فقدان القيادة الوطنية والمسؤولة في نقل العراق إلى سلم أفضل، لم يتحقق على هامش التقاسم والتحاصص السياسي والتوسع في طلب المناصب.

كذلك العقل العلمي المغيب والمعطل كان سبباً في فشل دور البرلمان، وبنسبة (84 %) وهي مرتفعة تجسيداً وتأييداً للحقيقة التي تؤشر إلى عوامل الطرد للعقل العلمي في إدارة المؤسسات، فالعقل الأكاديمي غيب تماماً عن إدارة البلد، على أساس أن طريقة التفكير العلمية ستصطدم بالقرارات الشخصية والأهواء والفساد الذي يقودها البعض للاستفراد بالقرارات، وبذلك نستطيع القول إن العقل العملي العراقي خارج السرب، فالمؤسسات في وادٍ والبحث العلمي وشؤونه وشجونه في وادٍ آخر، فلو أجرينا مسحاً للقيادات الإدارية ومن يدير الوزارات والمؤسسات، لرأينا هذا المؤشر واقعاً ملموساً ومغيب بشكل عجيب، ليس فقط على مستوى حملة الشهادات العلمية، بل باحترام التخصص وتراكم الخبرات.

وهناك العديد من الأسباب الأخرى كحافز ازدواج الجنسية، وفشل الحكومة في توفير الخدمات، تلاه من يرى أن قانون الانتخابات يعد فشلاً سياسياً وديمقراطياً كبيراً، وأن الدستور كان مصدراً أساسياً للمشكلات بين الكتل وفي إدارة الدولة، وكذلك تأييد إلغاء مجالس المحافظات لتسجل ما نسبته (55 %) ينظر تفصيلاً (الشكل الآتي).

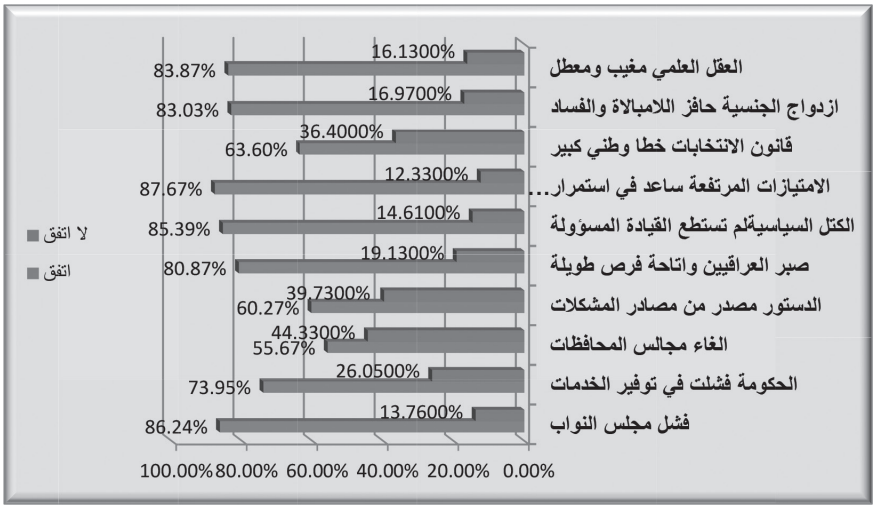

شكل (2) يبين نسبة لبعض الأحكام والافتراضات السياسية

دور مجالس المحافظات في العملية السياسية

إن مجالس المحافظات ومن وجهة الرأي العام العراقي، هي مؤسسة غير منتجة وغير مؤهلة لـ صلاح، ولخلق اجواء تساعد المحافظات على تخفيف مشكلاتها، وبنسبة (39 %)، وإن مقدار الثقة هذه أيضاً يؤشر في اذهان العراقيين، بأنها حلقة زائدة ومستهلكة وغير مؤثرة في نمط وحياة المواطن، بعدما ظهرت التجربة وتراكم الفشل الذي اعترى ويعترى الواقع المزرى للخدمات.

لم يظهر (الميكانزيم) والآلية الواقعية للأداء والأثر، الذي يمكن أن يتركه المجلس كأداة رقابية وتشريعية في ثنايا الأزمات الخدمية والسياسية، وقد اختفي ويختفي صوت الرقيب والمشرع في ظل صراع الكتل الكبرى في(قلب رسم السياسات) بغداد، ومن ثَمّ لا ينظر المواطن بعين الرضا والتعويل على أنها أداة للتغيير المسرع، إنما ينظر إليها على إنها واقع حال أفزته المكافئة السياسية والمحاصصة، في تمدد المناصب والمسؤوليات المقنعة التي تعصف بالبلد.

ولم تثبت مجالس المحافظات (ولكل المحافظات العراقية)، أن تشكيلها كان ذا أثر ايجابي للمواطن، لا من ناحية الرقابة ولا من ناحية التشريعات، فقد غدت في أحيان كثيرة أداة عرقلة للمشاريع ولعمل الأجهزة التنفيذية، فإنتقلت مهمات المجالس إلى أدوات ساكنة منتظرة لا تعرف ما تعمل بتلك الصلاحيات، مع استمرار الفساد وهدر المال العام والتلكؤ في الخدمات وتدوير الأموال، وتصاعد ◀

نسب البطالة والفقر وضعف الاستثمار.

وفي ضوء الواقع العراقي، يمكن ادراج أهم سمات فشل مجالس المحافظات بالآتي:

1 - عدم وجود مؤهلات علمية وميدانية للكثير من أعضاء المجالس، مما جعل التصادم يسير على وفق المصالح والخواطر وليس على وفق الاولويات.

2 - الانعزال الاجتماعي لأعضاء المجالس والخشية من الاتصال بالمطالبين الكثر في تحسين وضعهم، والشعور بعدم العطاء ولد خاصية الانعزال الاجتماعي والثقافي، ومن ثَمّ أصبح المجلس يراقب (إذا كان يراقب) عن بعد، وليس هناك أداة تحريك حقيقية في التغيير وسط (مركزية المؤسسات)، والتأثير الشخصي والعشائري لردم المشكلات والخروقات وإطفاء الفشل المتراكم.

3 - لم يرتقِ أعضاء مجالس المحافظات بمستوى المسؤولية في بيئتهم المحلية، ولم يعطوا المجتمع المحلي أية عبر أو صور أو ممارسات تؤكد التعويل عليهم، فانتقل أعضاء المجلس من الرقابي إلى العمل الإداري والتنسيقي والحزبي، واضمحل الدور القيادي والرسم الاستراتيجي للمجالس، في ظل تكرار ذات الاخطاء وذات الروتين الذي يلف العمل الرقابي والتشريعي، والذي هو(معطل ومنسي) بحسب رجع الصدى لدى الناس.